التعليم العالي ومعوقات تطبيق نظام (ل م د) من خلال المحيط الاجتماعي والاقتصادي

Higher education and the obstacles to implementing the LMD system through the social and economic environment

مفتاح بن هدية[1*]، إبراهيم يحياوي[2]

[1] جامعة محمد لمين دباغين سطيف02(الجزائر)، meftah_benhedia@yahoo.fr

[2] جامعة محمد لمين دباغين سطيف02(الجزائر)، Yahiaoui_19@yahoo.fr

تاريخ الاستقبال: 2021/08/24؛ **تاريخ القبول**: اليو2022/07/28؛ **تاريخ النشر**: 2022/10/02

ملخص:

منذ تطبيق نظام (ل م د) في الجامعة الجزائرية في بداية هذه الألفية الثانية برزت إلى السطح جملة من المعوقات المتعددة الجوانب، والتي عرقلت تطبيق المنظومة التعليمية التي أعدت لهذه المرحلة؛ مما جعل من المتتبعين يقرون أن عملية الإصلاح بقت تراوح نفسها عكس مما كان منتظر منها، وكما هو معلوم إن اعتماد نظام (ل م د) كان الهدف منه هو إخراج الجامعة الجزائرية من محيطها المغلق إلى أفاق المحيط الواسع، وذلك بربطها بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي من أجل إعداد رأس مال بشري مؤهل للاندماج الاجتماعي والاقتصادي، ولكن بين حقيقة الطموح والواقع برزت معوقات جعلت من هذه العلاقة التي تربط بين الجامعة الجزائرية والمحيط الاجتماعي والاقتصادي تصطدم بواقع صعب لا يمكن تجاهله. ولهذا جاءت هذه الورقة البحثية تسعى لتحديد هذه المعوقات التي أحالت بين الجامعة ومحيطها الاجتماعي والاقتصادي . والتي تمثلت في معوقات واجتماعية، واقتصادية، قانونية.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي ، المعوقات ، المحيط، نظام ل م د.

Abstract:

Since the implementation of the LMD system at the Algerian University at the beginning of this second millennium, a number of multifaceted obstacles have surfaced that impeded the application of the educational system prepared for this stage; Which made the observers admit that the reform process continued itself, contrary to what was expected of it, and as it is known that the adoption of the LMD system was aimed at removing the Algerian University from its closed environment to the horizons of the wide ocean, by linking it with its social and economic environment in order to Preparing human capital qualified for social and economic integration, but between the reality of ambition and reality, obstacles emerged that made this relationship between the Algerian university and the social and economic environment collide with a difficult reality that cannot be ignored. That is why this research paper seeks to identify these obstacles that were transmitted between the university and its social and economic environment. Which were represented in social, economic, and legal obstacles

Keywords: higher education, obstacles, environment, LMD system.

* المؤلف المرسل :مفتاح بن هدية

I- الإشكالية:

يُؤدي التعليم الجامعي دوراً مهما في تطوير المجتمع وتنميته وتوسيع آفاقه المعرفية والثقافية من خلال إسهام مؤسساته في تخريج كوادر بشرية تملك المعرفة العلمية إلى جانب تطبيقي في شكل تدريب على العمل في مجالات وتخصصات مختلف حيث يكون المجتمع في أمس الحاجة إليها؛ بحيث توظف طاقاتها وإمكاناتها لتحقيق أهدافها الاجتماعية، وسواء بإعداد القوى البشرية، أو تعزيز البحث العلمي إضافة إلى خدمة المجتمع، فلكل جامعة رسالة محددة من أجل صنع قيادات وإطارات فنية ومهنية وسياسية وفكرية وغيرها.

إن التعليم الجامعي هو ثروة كبيرة لا تقدر بثمن، إنه المحرك الفعلي والأساسي لعملية التنمية، لأن المؤسسة التعليمية هي من أرفع المؤسسات التي تقع على عاتقها مهمة توفير ما يحتاجه المجتمع من متخصصين في المجالات مختلفة، إضافة إلى أنها تشكل المراكز الأساسية للبحوث العلمية والتطبيقية التي تضمن التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع، وهي تزود صناع القرار في البلد بالخبرات والمهارات لتحسين نوعية الخدمات والوظائف الاجتماعية . ولا يمكن للجامعة في أي مجتمع أن تؤدي دورها الكامل في التغيير الاجتماعي بدون تحقيق تفاعل بين طاقاتها البشرية المتخرجة سنويا، التي تحمل تلك التخصصات المختلفة والمتنوعة، والبيئة الاجتماعية التي هي من المفروض أن تكون الورشة العملية الثانية لهذه للإطارات من أجل إبراز قوتها وإمكانياتها في واقع الميدان.

إن علاقة الجامعة بالواقع الاجتماعي متلازمة ومترابطة؛ فهي تقوي المهارات، وتثري روح الابتكار لدى العنصر البشري، وترفع مستوى الرقي الاجتماعي؛ فهي تساعد على تحسين أوضاع الطبقات الفقيرة من السكان، وتيسر فرص العمل للأفراد التي يفرضها المجتمع كونها تلبي حاجة الفرد والمجتمع من مهن مختلفة مما يتيح فرصة للإنتاج، وبالتالي يترك أثراً إيجابياً على المستوى الاجتماعي.

إن من بين أهداف الجامعة هو إعداد الطلبة لسوق العمل وذلك بإكسابهم المهارات والكفاءات التي يحتاجونها قصد الاندماج في الحياة المهنية وبذلك المشاركة في التنمية الشاملة للمجتمع، كون هذا الأخير يحتاج إلى قوى عاملة مدربة تدريبا عاليا في كافة المهن المطلوبة قي سوق العمل لخدمته وبذلك تكتمل الدورة الإنتاجية بين الجامعة والمجتمع، والجامعة الجزائرية عرفت في السنوات الأخيرة عملية إصلاح شامل تمثل في تغيير نمط التعليم وذلك بإدخال نظام تعليم جديد طبق في بعض البلدان العالم وحقق نجاحات معينة والذي تمثل في نظام (ل م د) ومع مرور مراحل تطبيق في الجامعة الجزائرية واجهته جملة من العوائق قللت من نجاحه أو بالأحرى من فعاليته ومردوديه ، وتمثلت في جملة من العوائق ؛ مما جعلت الجامعة الجزائرية بقت تراوح نفسها، وباعتبار أن العلاقة التي تربط الجامعة بالمجتمع هي علاقة طرديه؛ فإنه كلما كانت العلاقة قوية أزداد المجتمع قوة وتطورا وكلما تراجعت هذه العلاقة انحصر دور المجتمع واضطرب، ولهذا جاءت دراستنا بطرح التساؤل الرئيسي التالي: **فيما تتمثل معوقات تطبيق نظام(ل م د) في الجامعة الجزائرية؟**

II – الأهداف: تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- التعرف على التعليم العالي في الجزائر من خلال محيطه الاجتماعي والاقتصادي .
- التعرف على المعوقات القانونية والاجتماعية والاقتصادية لتطبيق نظام ل م د في الجامعة الجزائرية.
- التعرف على بعض تجارب العالمية حول الشراكة بين الجامعة ومحيطها الاجتماعي والاقتصادي.

III– الأهمية:

يعتبر موضوع تطبيق نظام(ل م د) منن الموضوعات المهمة التي تعيشها الجامعة الجزائرية بعد إجراء إصلاحات هيكلية وتنمية من اجل تطوير الجامعة الجزائرية ، ولأهمية الموضوع حول هذه التجربة وما مدى نجاحها أو فشلها من اجل إبراز أهم المعوقات التي حالت دون أن تحقق هذه التجربة أهدافها ، وذلك لكون أن المحيط الاجتماعي والاقتصادي يلعب دورا مهما في مرافقة الجامعة في مسارها الإصلاحي وكذلك التطوري، وان يكون لهما نفس الأهداف، ولهذا دراسة هذا الظاهرة لها أهمية قصوى من أجل البحث عن الأسباب المعيقة والبحث عن الحلول للخروج من هذه الإشكالية.

IV– المفاهيم :

1. المعوقات: لقد ظهرت جملة من المؤشرات بعد تطبيق نظام (ل م د) تدل عل وجود معوقات متعددة حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة من الإصلاحات التي كانت منتظرة بفعل تطبيق هذا النظام الجديد؛ بحيث برزت في الواقع معوقات ناتجة عن محيط الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، ونقصد بالمعوقات كل ما من شأنه "أن يعيق أو يحد من عملية تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، سواء تعلق الأمر بالجانب القيادي على مستوى الوزارة الوصية أو الجانب الإداري والتنظيمي على المستوى المؤسسة أو الجانب السلوكي للأطراف المعنية بتطبيق نظام ضمان الجودة والخاص بجانب مقاومة تطبيق النظام وأسبابه". (عبد القادر حسين:1997 ،167)

التعريف الإجرائي: كل ما من شأنه يحد من فعالية تطبيق نظام ل م د في الجامعة الجزائرية من خلال المحيط الاجتماعي الذي توجد به الجامعة الجزائرية.

2.المحيط (البيئة الخارجية) Ecology: ويقصد بها في العلوم الاجتماعية الأنظمة المختلفة التي يعيش فيها الإنسان مثل النظام الاجتماعي والنظام الاقتصادي ونظام القيم وشبكة التفاعلات في مختلف جوانب البيئة الاجتماعية، أي انه الجزء من المحيط الاجتماعي والثقافي والمادي الموجود خارج النظام السياسي المعين".(عبد الكافي: 2003، 104) يقصد بالمحيط هو مجموع العوامل الطبيعية، والاجتماعية المتواجدة خارج حدود النسق، "بمحيط النسق بأنه ليس كل ما هو خارج المؤسسة، بل المقصود به المحيط النسبي، أو العوامل المرتبطة بالنسق والتي تؤثر فيه، وتتأثر به، والمحيط شيء نسبي لأنه يختلف من نسق إلى آخر، ومن مؤسسة إلى أخرى، ويتكون من مجموع العوامل الخارجة عن حدود النسق، والتي ينبغي اعتبارها عند القيام باتخاذ القرارات"(عشوي: 84،1992) .

وفي تعريف أخر "هو كل ما يحيط بالتنظيم، أو المؤسسة من متغيرات اقتصادية، اجتماعية، وسياسية، وتكنولوجية...الخ، تؤثر على الأهداف، الاستراتيجيات، وعلى تصميم المؤسسة ونشاها ".(العبيدي:1997 ،117)

التعريف الإجرائي: المحيط هي البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعيشها الجامعة الجزائرية .

3.مفهوم التعليم العالي: يعتبر العليم العالي من أهم المراحل التعليمية المكملة " للمراحل التعليميّة السابقة ويقصد به كل أنواع التعليم الذي يلي المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، ويهدف إلى تنمية فكر ومهارات وقدرات الطالب في العديد من الجوانب، ليتمكن بعد تخرجه من الإسهام في المسيرة التنموية للبلاد" (هويدي، وآخرون:2013، 29). إن التعليم العالي باعتباره قمّة الهرم التعليمي في المجتمع فإنه يهدف إلى إعداد" الثروة البشريّة، اللّازمة لخدمة المجتمع ، وتحقيق تقدمه بما يتيح الوفاء بمطلب الرفاه والرخاء للوطن، والمواطن، والوصول به إلى مستوى الأمن والأمان" (لمياء السيد ،وآخرون:2002، 25)

ومن جهة أخرى يمكن اعتبار المرحلة الجامعية في التعليم من جهة طالب العلم هي مرحلة مهمة وحساسة تحقق له أهدافه وتشبع له حاجياته من خلال تحقيق "مطالبه على مستوى الحياة اليومية وسوق العمل والانفتاح والتفاعل مع الآخرين، وتساعده على مواكبة التغيرات المعلوماتية والتكنولوجية السريعة في ظل عصر العولمة ".(الفتلاوي:2008، 11).

ويعرفه سعيد طه محمّد على أنه " أداة رئيسية لتحقيق الأمن القومي وتحقيق التنمية الشاملة، وأداة لبناء الجيش والأسطول القوي، وتحقيق التنمية الشاملة لمختلف مجالاتها الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتكنولوجية" (سعيد طه:2003 ، 26) فالبحث العلمي يمكننا من الحصول على المعرفة العلمية ، من خلال الدراسات الأكاديمية التي تعتمد على المنهج المستخدم أو النظرية المتبعة " كما أن البحث العلمي سبيل الوصول إلى الحقائق العلمية، وهو اختبار للمناهج والطرق المستخدمة وللفروض، والبحث العلمي يعيننا على إزالة اللبس والغموض اللذين يحيطان بالظواهر"(شلبي:2002، 26)

وأصبح البحث العلمي اليوم مرتبط بشكل كبير بالثورة العلمية والتكنولوجية وعالم الاتصالات والمعلومات ، والهدف منه هو البحث عن حلول لكثير من المشكلات اليومية " التي تواجه المجتمع في مجال الإنتاج والخدمات، وإعداد البحوث والدراسات والاستشارات العلمية وتقديمها إلى صناع القرار في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والصناعية والإدارية " (Cynthia: 2001، 78) وتبرز أهمية البحث العلمي من خلال الخدمة التي يقدمها للمجتمع من خلال إعداد القيادات والكوادر اللازمة للتغيير والمهارات الضرورية للتجديد في شتى المجالات ،كما تعرفه على أنه كافة المؤسسات التي تعمل كمراكز تطوير الثقافة في المجتمع وتجديد فكره، في مقابل حفظ التراث الحضاري وتنمية مدارك الأفراد باستمرار في ضوء التغيرات المحيطة به خارجيا". (الخطيب: 2003 ، 160) .

التعريف الإجرائي: هي الدراسة الجامعية التي يتوجه إليها الطالب بعد نجاحه في شهادة البكالوريا والتي يتخرج فيما بعد إطارا ذو كفاءة علمية ومهنية متخصصة .

4.نظام (ل م د): هو نظام يعيد بناء منظومة التكوين الجامعي وهيكلة التعليم حسب ثلاث مستويات متمايزة ومترابطة (ليسانس، ماستر ، دكتوراه)، ويتم تنظيمه وفق سداسيات وضمن وحدات تعليم، وتنظيم المحتويات في شكل ميادين تحتوي مسالك متنوعة، واستحداث نظام الأرصدة القابلة للاكتساب النهائي " (عمران : 2017، 37)

التعريف الإجرائي:هو النظام التعليمي الجديد الذي جاء من اجل إصلاح وتطوير الجامعة الجزائرية.

V- أي علاقة تربط الجامعة بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي؟

نظرا للترابط بين المؤسسات التعليمية والاقتصادية، ينبغي إيجاد شراكة بين الجامعة والقطاع العام والخاص لمعرفة الاحتياجات الفعلية للقطاع الاقتصادي من الكفاءات البشرية وكذلك مجالات البحث والتطوير " وتبني العلاقة على أساس تكوين نقطة انطلاق نحو شراكة إستراتيجية والعمل على دفعها لخدمة التنمية المستدامة، وتوجيه البحث والتطوير وكفاءات الجامعة نحو أولويات التنمية لتحسين الأداء الاقتصادي ، ورفع مساهمة البحث العلمي في التطوير والإنتاج. دون إغفال الدور المجتمعي للجامعة الذي من شأنه أن يسهم في حل العديد من المشاكل التي يعيشها المجتمع، وهذا بغية تحقيق المصلحة المشتركة" (إبراهيمي:2013 ،54)

تعتبر مخرجات التعليم الجامعي مرتبطة بشكل وثيق مع عنصر العمل، ولابد من التوفيق بينهما قدر الإمكان لتحقيق المواءمة بين التخصصات التي تقدمها الجامعة واحتياجات سوق العمل. وأي خلل في هذه المعادلة سوف يؤدي إلى ظهور جملة من المشكلات والتي تعيق تقدم المجتمع منها بطالة مقننة ، وشح في الوظائف ينتج عنها مشكلات اجتماعية أخرى تهدد البناء الاجتماعي." كما يلازم عدم المواءمة، نمو غير متوازن مع متطلبات التنمية المستدامة، ولذا فإن المواءمة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل، ينبغي أن تنطلق من سياسات خطط التنمية، بحيث تكون هناك رؤية واضحة عند المخططين للاحتياجات المستقبلية تمكن الجامعات من إعادة هيكلة وهندسة البرامج التعليمية وفقا للمنظور المستقبلي للدولة" (الربيعي، ،2008،170)

إن زيادة العروض وتراجع الطلب من حاملي الشهادات الجامعية " يرجع إلى عدم مواكبة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل، وهو ما يبدو جلياً من خلال الأعداد الهائلة التي تدفع بها الجامعات والمعاهد سنويا دون أن يكون هنالك طلب حقيقي لسوق العمل" (بن شهرة:2009 ، 256).

وقد نعتبر انه لا يوجد تنسيق بين السياسة التعليمية المعتمدة في الجامعة وسياسة التشغيل المنتهجة ، والمطلوب هو وجود تنسيق كامل يمنع حدوث مثل هذه الإشكاليات، "ما يمكن قوله أن التنسيق بين سوق العمل والتعليم العالي علمية ذات اتجاهين، فالتطورات التي تحصل في سوق العمل لا تؤدي فقط إلى دفع التعميم العالي إلى تنويع التخصصات التي يقدمها ليصبح أكثر ملاءمة لدعم التنمية، لكنه ينبغي أيضا أن يدفع سوق العمل إلى إصلاح أوضاعه من أجل الإسهام في بناء التنمية المستدامة.(ينوسكو :1998 ،28)

VI - عوائق تطبيق نظام(ل م د):

لكل مرحلة متطلباتها المتنوعة والمختلفة حسب طبيعة الزمان والمكان ، وتجربة الإصلاح التي شملت مراحل التعليم في الجزائر كانت نتيجة ضرورية ومنطقية لطبيعة المرحلة التي يمر بها المجتمع والعالم المحيط بنا ، ولهذا جاء إصلاح التعليم العالي من خلال التخلي تدريجا عن النظام القديم الكلاسيكي وتغييره بالنظام الجديد نظام (ل م د)، ومن خلال تجربة تطبيق هذا الأخير ميدانيا في جل الجامعات الجزائرية ظهرت جملة من الإشكاليات في عمليات التطبيق سواء كانت عن طريق مدخلات أو مخرجات العملية التعليمية أو العوامل المحيطة بها جميعا؛ فظهرت جملة من العوائق لم تسمح بالوصول إلى الأهداف المرجوة من وراء اختيار وتطبيق هذا النظام ، ومن أهم هذه العوائق التي سندرجها في دراستنا هذه والتي نعتقد أنها كانت حائل بين الإصلاح والمحيط الاجتماعي والاقتصادي الذي يحيط بالجامعة ، ويمكن إجمال هذه العوائق فيما يلي:

1- عوائق قانونية:

بعد تطبيق نظام (ل م د) في الجامعة الجزائرية برزت على الأفق جملة من العوائق القانونية التي كانت عقبة في خلخلت العلاقة الترابطية بين الجامعة كمؤسسة بحثية وواقعها المحيط سواء الاجتماعي أو الاقتصادي ومن بين هذه العوائق على سبيل الطرح:

-"عدم ثبات القوانين المتعلقة بنظام (ل.م.د) على اعتبار أن كل سنة جامعية هناك تسيير جديد وقوانين جديدة، وهذا يدل على عدم الاستيعاب والفهم الجيد والواضح لهذا النظام، وبالطبع هذا يؤثر على مصلحة الطالب بالدرجة الأولى، وكذلك ينعكس على المناهج التعليمية من خلال كثرة المقاييس المدروسة في مقابل الوقت وعدم الاستيعاب الجيد والتحصيل العلمي والنوعي من طرف الطالب" (حمدي :2004، 57)

- " غياب نصوص قانونية وتشريعية تنضم وتضبط العقود مع الشريك الاقتصادي، الخرجات والتربصات العلمية، حتى وإن وجدت فهي لا تفي بالغرض المطلوب " .

- "انعدام الباليات القانونية التي تنظم وتعمل على مطابقة " المخرجات الجامعية مع احتياجات سوق العمل وخطط التنمية،مما يسبب عجز لدى خريجي الجامعات الجزائرية عن الحصول على عمل في مجال دراستهم وهذا يدل على أن التخصصات الموجودة في نظام(ل.م.د) لا تواكب الواقع العملي والاجتماعي" (زرمان: 2004، 53).

- عدم ارتباط البرامج الأكاديمية برسالة الجامعة وأهدافها نتيجة انفصال عمل الوحدات الإدارية عن الوحدات الأكاديمية؛ فالأكاديميون ينظرون إلى إدارة الجامعة على أنها تتصرف وكأنها غاية في حد ذاتها وليست وسيلة لضمان جودة البرامج الأكاديمية والإداريون ينظرون للأكادميين على أنهم لديهم فهم محدود للشؤون الإدارية فهم غير مطالبين بوضع أهداف الجامعة" (عمران:2017 ، 115)

2- عوائق اقتصادية:

برغم من أن نظام (ل م د) في الجامعة مبني على أسس واضحة وتأكد في فلسفتها العملية أنها مبنية في أهداف اقتصادية من خلال استيعاب خرجي الجامعة ، لكن اظهر من خلال هذه التجربة بروز عوائق اقتصادية أعاقت سير وحركة الجامعة من خلال محيطها الاقتصادي ومن أهم هذه العوائق نذكر ما يلي :

- السياسة المعتمدة لقبول الطلبة في الجامعات لا تقررها احتياجات التنمية ومتطلبات السوق.

- وبالتالي فإن الضعف واضح وبين في العلاقة بين الجامعة الجزائرية والتنمية، في الوقت الذي يتطلب النظام الجديد أن تلعب الجامعة والدراسات العليا دورا بارزا في تطور التنمية على كل المستويات لأنّه بالتكوين العلمي وحده نرسى قواعد انطلاق أي تنمية في جميع آليات التنموية.

– ومن التحديات التي تواجه الإصلاح الجامعي عدم رسم معالم واضحة لما بين التكوين بالدراسات العليا وسوق العمل، فالباحث وما يبذله من مجهود جبار إبان عملية القيام بالبحث، إلا أنّه لا يعرف أي السوق التي سوف تأخذ بيده" .(زرمان: 2004، 83)

– العزلة التي تطبع علاقة الجامعة الجزائرية بالمجتمع ومختلف مؤسساته، تحرمها من أهم مصدر لتجديد أدائها، وهو التفاعل الإيجابي مع قطاعات العمل والإنتاج المتجددة والمتطورة، وبذلك تفقد الجامعات قدرتها في توجيه النشاط داخل القطاعات الاقتصادية، مكتفية بتخريج الآلاف من المتخرجين إلى سوق العمل دون مراعاة للاحتياجات الفعلية لهذه السوق" (بن سباع :2014 ، 92)

– ضعف التعاون مع أرباب العمل من أجل تعزيز قابلية الشباب للتوظيف بشكل فعال من المهم على نحو خاص أن تصمم برامج سوق العمل الفعالة وأن توجه تتطلب مقاربة لتلبية احتياجات سوق العمل التي تتطلب مقاربة تشاركيه ويمكن أن تنجح فقط إذا شارك فيها أرباب العمل بشكل فعال. وبعد مشاركة أرباب في العمل وتنفيذ برامج سوق العمل النشطة بوصفهم مقدمين أو رعاة للإجراءات" (http://europa.eu)

– انخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية، ويتمثل ذلك في تخريج أعداد من الخرجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى.

– انعدام العقود مع الشريك الاقتصادي وغياب كامل للخرجات العلمية و التربصات الميدانية" (عمران:2017 ، 115)

أما الوجه الثاني متعلق بالمؤسسات المنوطة بعملية التنمية الاقتصادية، وعليه يمكن أن نوجز ذلك في النقاط التالية :

– ضعف رغبة المؤسسات الصناعية في المشاركة في تكاليف المشاريع البحثية.

– ضعف العلاقة بين الجامعة والقطاعات الإنتاجية.

– عدم ثقة المؤسسات الصناعية في الأبحاث والدراسات العلمية، فضلا عن عدم اقتناعها بفائدة وجدوى الجامعة بالنسبة لها.

– ضعف الثقة في الإمكانات والخبرات الوطنية، وتفضيل الخبرة الأجنبية.

– انشغال الجامعات بالتدريس والأطر النظرية، وعدم الاهتمام بالأبحاث التطبيقية التي تعالج مشاكل الإنتاج المحلي.

– التطور المتسارع في بعض القطاعات الإنتاجية من جهة، وضعف مساهمة الجامعة في التعامل مع المشاكل التي تنجم عن هذا التطور من جهة أخرى (زرزار:2012، 112)

يمكن الإشارة إلى جملة من النقاط التي تمثل حجر عثرة أمام إيجاد دور محوري للجامعة الجزائرية في فلسفة التنمية سواء كعملية مجتمعية أو على مستوى صناعة القرار :

– " ارتباط الاقتصاد بنسبة 97% بالبترول، وبناء على هذا المؤشر لا يمكن الحديث عن أي دور للجامعة في عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي لا وجود لاقتصاد المعرفة في البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي لدى صانع القرار. – "عدم وجود الاستمرارية في برامج السياسات العامة، من خلال ضعف موقع الجامعة ضمن نطاق هذه السياسات، فضلا عن ضبابية موقع الجامعة ضمن مخططات التنمية الاقتصادية في الجزائر

– بقاء الجامعات في الجزائر تحت الوصاية السياسية، وعدم استقلاليتها من الناحية المادية و المنهاجية، إضافة إلى قلة إن لم نقل انعدام مراكز البحث والتفكير ، والتي تساهم بشكل كبير في دعم صانع القرار وتقديم الاستشارات السياسية والاقتصادية، وهو الأمر الذي يعزى بدرجة كبيرة إلى عدم وجود إستراتيجية شاملة على غرار ما نجده في الدول المتقدمة –ضعف ارتباط الجامعة الجزائرية بالمنظومة المعرفية التقنية الحديثة، والتي من شأنها المساهمة بشكل فعال في التنمية الاقتصادية، لأنه بغير توطين هذه التقنية أو الاستفادة منها في إطار الشراكة لا يمكن الحديث عن أيّ بحث علمي فعال ومجدي يساهم بشكل كبير في تطوير مخرجات الجامعة الجزائرية من جهة، ودعم التنمية من جهة أخرى.(عبيكشي، وآخرون :2010، 31)

- قلة المؤسسات الاقتصادية في الوطن مما يرهن فرص إيجاد مناصب العمل .
- انعدام العقود مع الشريك الاقتصادي وغياب كامل للخرجات العلمية والتربصات الميدانية (عرابي 2018 ،7)

- الافتقار إلى أنظمة التقييم والمراقبة: أن أنظمة التقييم والمراقبة إلى تستند إلى النتائج بالغة الأهمية لتحسين حوكمة وفعالية برامج سوق العمل النشطة ولضمان الاستخدام الكفء للموارد العامة. لتمكين التدخل المبكر من خال إجراءات تصحيحية وفاعلة، ينبغي لكل من برامج سوق العمل النشطة أن يحتوي على نظام تقييم ومراقبة داخله ذو مؤشرات واضحة لضمان المساءلة عن النتائج. يمكن استخدام أنظمة التقييم والمراقبة كأداة للتحقق مما إذا كانت البرامج قد نفذت بشكل صحيح أم لا وما إذا كانت هذه هي البرامج الصحيحة إلى ينبغي تنفيذها. أضف إلى ذلك أنها تسمح للمنظمات المنفذة بزيادة مصداقيتها واستدامتها" (http://europa.eu)

3- عوائق اجتماعية:

إذا اعتبرنا الجامعة هي إحدى مؤسسات الاجتماعية ، ولا يمكن للمجتمع ان يبني مستقبله إلا في ظل وجود هذه المؤسسة ،إذْ هي عنصر أساسي من مكونات المجتمع ولهذا كل مخرجات الجامعة مرتبط بالحياة الاجتماعية ومن خلال تطبيق نظام (ل م د) ظهرت في الواقع عوائق اجتماعية لا تخدم صيرورة وحركية الجامعة ومن بين أهم هذه العوائق ما يلي:

- عزلة الجامعة من خلال عدم اهتمامها بالإشكاليات الفعلية التي يعاني منه المجتمع، والاهتمام فقط بالوظيفة التدريسية والتكوينية ، دون الانفتاح على البيئة التي تتواجد فيها من خلال الإصغاء للمجتمع وهذه العزلة تؤدي إلى قطيعة معرفية واجتماعية ، مما يتسبب في ضعف المردود والإنتاج المعرفي" .(زرمان: 2004، 81)
- ضعف أنظمة المعلومات من المهم وضع آليات للتنبؤ بالاحتياجات المستقبلية . يعد وجود تدفق سليم ومنتظم للمعلومات الوطنية و المناطقية، هذه المعلومات ضرورية ، إن الغياب النسبي للإحصائيات يجعل من مراقبة وتقييم السياسات والبرامج أمرا صعبا، ويمكن أن يؤدي إلى نتائج مضللة" .(http://europa.eu)
- وأهم مشكل هو قلة الإعلام في الأوساط الطلابية مما يجعل الطلبة المسجلين فيه لا يعرفون أي شيء عنه ولا عن مستقبلهم التعليمي ويرتبط بالمحيط والاجتماعي ومتفتح عليه، لكن أي إصلاح مرهون بمدى توفير الظروف الملائمة لنجاحه وهذا ما يعاب على هذا النظام الذي لم يوفر له المناخ في الوقت الحالي ماديا وبشريا. مما تحدث انعكاسات البيئة على الجامعة من خلال التفاعل المشترك (عمران:2017 ، 115)
- عدم تمكن طلبة الجامعات الجزائرية من الاستعمال الجيد لخدمات الإعلام الآلي، في حين أن نظام ل.م.د يفترض أن لكل طالب جامعي جهاز إعلام آلي، حتى يستطيع متابعة البرامج التعليمية بشكل متواصل، وهذا ينعدم في الجامعة الجزائرية، ما أدى إلى عجز الطالب على مواكبة المناهج التعليمية بقي حبيس الطريقة التقليدية التي تواكب النظام الجديد" (زرمان: 2004 ، 53)

VII- تجارب عالمية حول الشراكة بين الجامعات والمحيط الاجتماعي والاقتصادي:

إن طموح الجامعات في أي مجتمع لا حدود له، لذلك كان لابد من إيجاد مصادر أخرى إضافية يمكن أن تضاف إلى الدعم الحكومي لمساعدة الجامعات لبلوغ أهدافها وتنفيذ مشاريعها. ومن أبرز البدائل المتاحة أمام الجامعة ما يطلق عليه "الجامعة المنتجة"، وهو الأسلوب المتبع في عدد من الدول المتقدمة تقنيا، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أكبر. وهذا المفهوم يعني باختصار أن تعمل الجامعة على زيادة مواردها من الخدمات التي تقدمها للآخرين، مع التزامها بمهمتها الأساسية في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع وتنميته.

1- إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للنمو والوظائف 2020:

يمكننا عرض وبشكل مختصر لتجربة الاتحاد الأوروبي حول مخرجات الجامعة و سوق العمل في داخل دول الاتحاد الأوروبي والتي "تؤكد بشكل خاص على ثلاث أولويات مترابطة من شانها أن توفر مستويات عالية من التوظيف والإنتاجية والتماسك الاجتماعي:ينبغي للنمو أن يكون ذكيا(يستند إلى المعرفة)، ومستداما(صديقا للبيئة)، وشاملا(اقتصاد السوق الاجتماعي).

- **ضمانة الشباب:** مفهوم جديد ويتطلب تنفيذ إصلاحات هيكلية مهمة لمعالجة بطالة الشباب .وينبغي تعزيز خدمات التوظيف ،وإصلاح أنظمة التعليم والتدريب ،وإقامة شراكات للتواصل مع الشباب غير النشطين ،وتحسين تقديم العروض ذات الجودة.
- **مبادرة التوظيف:**تهدف إلى تقديم الدعم بشكل خاص إلى الشباب غير الموجودين في التعليم ولا التوظيف ولا التدريب في المناطق التي تبلغ فيها معدلات البطالة أكثر من 25%.ستتم مبادرة برمجة مبادرة توظيف الشباب كجزء من الصندوق الاجتماعي الأوروبي.
- **التحالف الأوروبي لبرامج التلمذة:** يهدف إلى تحسين جودة وتقديم التلمذة في سائر أنحاء الاتحاد الأوروبي وتغيير الذهنيات المتعلقة بالتعلم ،حيث يقدم الاتحاد التمويل والخبرة التقنية لمساعدة الدول الأعضاء لتحسين أنظمتها.
- **شبكة الوظائف الأوروبية (يوريسEURES)** : تقدم بوابة **يوريس** الوصول إلى أكر من 1.4مليون وظيفة شاغرة و31000 رب عمل مسجل يريدون توظيف باحثين عن عمل يتمتعون بالمرونة والموهبة ،ويهدف برنامج « **يوريس**» لاختبار فعالية الخدمات المصممة لمجموعات معينة مصحوبة بالدعم المالي لمساعدة الشباب في سن 18-30 عاماً للعثور على عمل في أي من دول الأعضاء (عقد 6 أشهر على الأقل) ويقدم الدعم في الحصول على المعلومات، والبحث عن وظيفة، والعثور على العمل، ويمول مساقات اللغة أو احتياجات التدريب الأخرى ونفقات السفر للمتقدمين من الشباب للحصول على وظائف (لإجراء مقابلات وتسوية الوظائف في بلدان أخرى)
- **بانوراما مهارات الاتحاد الأوروبي** : هي أداة مطبقة في سائر أنحاء الاتحاد الأوروبي لجمع معلومات حول الاحتياجات من المهارات ، والتنبؤات والتطورات في سوق العمل" (http://europa.eu)

إن زيادة المعروض من حاملي الشهادات الجامعية عن حاجة سوق العمل، يرجع إلى عدم مواكبة مخرجات التعميم العالي لمتطلبات سوق العمل، وهو ما يبدو جلياً من خلال الأعداد الهائلة التي تدفع بها الجامعات والمعاهد سنويا دون أن يكون هنالك طلب حقيقي لسوق العمل" (بن شهرة:2009 ، 256) وهو ما يبين أنو لا يوجد تنسيق بين السياسة التعليمية المعتمدة في الجامعة وسياسة التشغيل المنتهجة في الجزائر (بلعسل:2010،6)

ما يمكن قوله أن التنسيق بين سوق العمل والتعليم العالي علمية ذات اتجاهين، فالتطورات التي تحصل في سوق العمل لا تؤدي فقط إلى دفع التعميم العالي إلى تنويع التخصصات التي يقدمها ليصبح أكثر ملائمة لدعم التنمية، لكنه ينبغي أيضا أن يدفع سوق العمل إلى إصلاح أوضاعه من أجل الإسهام في بناء التنمية المستدامة.(ينيسكو :1998 ،28) .

2 .التجربة الأمريكية:

ويعتبر نموذج الحاضن التكنولوجي في جامعة أوستن الأمريكية، من أشهر نماذج الجامعات الاستثمارية في العالم، والتي تهدف إلى تحقيق عملية الشراكة والتعاون بين الجامعات وقطاعات الإنتاج في مجال البحث العلمي، وهو مشروع تعاوني بين الجامعة والحكومة المحلية في مدينة أوستن، وبمشاركة غرفة التجارة والقطاع الخاص. والحاضن التكنولوجي مصمم ليكون عاملا مساعدا للتنمية الاقتصادية من خلال توظيف البحوث والمبتكرات الجامعية وتحويلها إلى المجالات الرئيسية التي تحدد نجاح المشروعات الفنية في مجال الصناعة، ويهيئ الوسيلة التي يمكن بواسطتها تعجيل نقل ونشر التكنولوجيا، ويستجيب للاحتياجات الصناعية حيال تسويق التكنولوجيا وتوظيفها في تطوير الإنتاج الصناعي (الخطيب:2006 ، 163)

"تتلخص آلية عمل حاضنات الأعمال بوضع برامج تدريب واستشارات علمية، يتبعها انتقاء رياديين يرغبون ببدء العمل في تأسيس مشاريعهم الخاصة، كما يتم تنسيق المؤسسات الحاضنة واختيارها من بين المؤسسات الكبرى، ويتم خلال فترة الحضانة تقديم خدمات استشارية، مالية وقانونية، واستشارات مساندة، ووضع خطط مفصلة حول التمويل، والاستثمارات اللازمة، وبرامج السيولة، والإنتاج والتسويق وكل ما يتعلق بمسيرة الشركة ذات العلاقة حتى مرحلة الانطلاق. تنطلق الحاضنات في تنفيذ أعمالها من فلسفة عمل مفادها: "أنها مشروع اقتصادي ناجح" وهي تدار على هذا الأساس".(Warner Susan: 2002 , 25)

– مساعدة خريجي الجامعات والمعاهد العليا من أصحاب الأفكار المبدعة، على إقامة مؤسساتهم ومشاريعهم الخاصة ؛ ثم مساعدة الباحثين على الانتفاع بنتائج الأبحاث التي ينفذونها، من مرحلة العمل المخبري إلى مرحلة التطبيق العملي بهدف الإنتاج التجاري، و تقوم الحاضنات عادة في مراحل لاحقة بتقديم الخدمات الاستشارية للمؤسسات المستفيدة في مواقع العمل.

– تقديم الاستشارات الفنية في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية، ودراسات السوق، وذلك حسب الإنتاج، وحجم السوق المقدر، ودراسات حول العمالة، وتوفر المواد الأولية اللازمة لبدء الإنتاج. –تقوم الحاضنة في حال توفر الأموال، بتقديم قروض ميسرة للمشاريع الصغيرة، تقوم الحاضنة عادة بتمثيل بعض مؤسسات التمويل الكبيرة، وبالتالي تقوم برفع التوصيات حول نجاعة المشاريع المقترحة وكذلك تقديم المقترحات حول مبالغ التمويل اللازمة. تقوم الحاضنات بتنفيذ دورات تدريبية مكثفة للمؤسسات المحتضنة حول بعض القضايا ذات العلاقة بنجاح المشروع صاحب العلاقة؛–المساعدة في وضع خطة للمشروع أو الشركة (الخطيب: 2006،175–176).

3– التجربة الكندية:

وتهدف هذه المراكز من خلال الأبحاث إلى تطوير الاقتصاد الكندي، وتطوير التكنولوجيا، وتدريب كبار العاملين في الدولة، حيث تحرص الحكومة الكندية على تمويلها بشكل منتظم ومستمر، وذلك للمحافظة على ارتباطها مع المجتمع والمؤسسات الإنتاجية في الدولة، والتأكد من تطبيقها الناجح للعلوم والتكنولوجيا المبدعة، للوصول إلى صناعات مربحة للجميع وتهدف مراكز التميز في كندا إلى:

– إقامة روابط شراكة قوية وإستراتيجية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، والاستثمار في الإبداع للوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة من خلال الأبحاث المشتركة ذات العلاقة بالصناعة؛ ثم الوصول إلى نتائج عملية وذلك عن طريق نقل التكنولوجيا من المختبر إلى المؤسسات الإنتاجية وسوق العمل – تدريب كبار العاملين وإعدادهم نحو إدارة العمل الإبداعي؛ مع تبادل المهارات والمعارف مع الجماعات والمراكز الإبداعية الأخرى.والتعاون مع المؤسسات الإبداعية المحلية والوطنية والعالمية؛ من أجل تسويق التكنولوجيا الناتجة عن الأبحاث التطبيقية (الخطيب:2006، 179).

4 – التجربة اليابانية:

لقد سعت التجربة اليابانية منذ بداية النهضة إلى اعتبار المعرفة العلمية والتكنولوجية، إحدى المعالم الأساسية في بناء المجتمع الياباني الحديث لذا كانت انطلاقته من نظرية عملية ما زالت مستمرة منذ بداية النهضة اليابانية الأولى في القرن التاسع عشر، هذه النظرية التي ترى أن رأس المال البشري المزود بالعلوم العصرية والتكنولوجيا المتطورة، هو الوحيد القادر على إحداث تمنية مستدامة، لذلك أصبح التعاون بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية من المواضيع الأساسية والجوهرية في اليابان منذ الثمانينيات من القرن الماضي، وذلك ضمن الأسس والمبادئ التالية:

– تطوير تبادل المعلومات بين الجامعة والمؤسسات، بحيث تسمح بالتعاون الكامل والتبادل المشترك معا، والسماح للباحثين في الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بإجراء البحوث المشتركة، والسماح بإشراك المؤسسات الإنتاجية بتمويل إبداعات واختراعات الجامعات

- السماح للجامعات بنقل وبيع التكنولوجيا إلى المصانع الصغيرة والمتوسطة، والسماح لأعضاء الهيئات التدريسية بتقاضي رواتب إضافية من المؤسسات الإنتاجية لقاء خبراتهم واستشاراتهم وبحوثهم.

- تعزيز التعاون الوطني والإقليمي. ويطلب من الجامعات باستمرار أن تكون دائما في الطليعة في الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج والخدمات في اليابان، وتحتفظ وزارة التربية والعلوم والرياضة والثقافة بسجل منظم تبين فيه الجامعات الناجحة والفاشلة في تحقيق التعاون مع الصناعة المحلية أو الإقليمية

- تعزيز أكبر فائدة من البحوث المشتركة. فالجامعات ينتظر منها تطوير النماذج والأفكار الجديدة في نقل التكنولوجيا، والصناعة ينتظر منها أن تقدم المساعدة للجامعات عن طريق إحداث برامج تدريبية لطلبة الجامعات اليابانية لتعزيز إبداعاتهم وإنتاجيتهم (الخطيب: 2008،188)

وتتولى مسئولية الشراكة بين الجامعات وقطاعات الإنتاج جامعات حكومية وخاصة، ووزارات مثل وزارة الصناعة والزراعة والتجارة واتحاد وزارات التربية والعلوم والرياضة والثقافة، ومراكز ومعاهد البحوث التعاونية الخاصة، بالإضافة إلى مئات مراكز البحوث التعاونية والتي يقع معظمها داخل الجامعات اليابانية وتتمثل مهمتها في البحث في المشكلات التي تواجه الصناعة اليابانية وطرح الأفكار، التي تقوي العلاقة بين الصناعة والجامعات،كما أن هناك تعاونا مشتركا بين الصناعات اليابانية والجامعات الخارجية، وبالأخص الجامعات الأمريكية. وحسب إحصائيات وزارة التربية والعلوم اليابانية، فإن المؤسسات الصناعية اليابانية قد أنفقت في الفترة 1976-1991مبلغ 93 مليون دولار لصالح جامعة هارفارد الأمريكية مقابل خبرات وبحوث لصالح الشركات اليابانية (الحارثي:2011).

VIII- حلول مقترحة :

يمكن اقتراح جملة من الحلول التي قد تكون مؤشرات ايجابية في التخفيف من حد هذه العوائق ، والانتقال إلى مسارات أخرى تنقل الجامعة الجزائرية إلى مصاف الجامعات العالمية من الناحية النوعية والكمية ، ومن أهم هذه الحلول ما يلي:

- إعداد العنصر البشري القادر على إحداث التنمية المنشودة من خلال إعداد القوى العاملة القادرة على مواجهة التغييرات العلمية والتكنولوجية المعاصرة.
- تقديم مشورات ذوي الخبرة من هيئة التدريس للإفادة من خبراتهم في مجالات الإنتاج والخدمات.
- عقد المؤتمرات التي تسمح في ترقية المجتمع وحلّ مشكلاته.
- بني التعليم المستمر لتعليم الكبار من جميع الأعمار، والتدريب المستمر للمهنيين لرفع كفايتهم ، وإكسابهم الخبرات اللازمة لأداء المهنة. نشر العلم والمعرفة في المجتمع المحلي من خلال محاضرات وندوات ترقى بالمجتمع إلى مستوى يجعل أفراده يتكيفون مع مجتمعهم.
- عقد الجامعة حلقات وندوات ومؤتمرات لخريجيها لتحديث معلوماتهم في مجالات تخصصهم، ومعالجة المشكلات التي تواجههم في الحياة العلمية.
- تقدم الجامعة لطلابها برامج تثقيفية لرفع مستواهم الثقافي، وربطهم بيئتهم ومجتمعهم -تقديم خدمات للمجتمع الخارجي عن طريق العمل التطوعي في المؤسسات الحكومية والأهلية
- توفير الإمكانات البحثية والعملية والمعامل المركزية ووحدات البحوث التي أنشئت بغرض القيام بالدراسات المتخصصة في مختلف المجالات العلمية والإنسانية.
- إنشاء لجان استشارية مشتركة من الهيئة العاملة في الجامعة، وقيادات المجتمع من ذوي القرار لتحديد حاجات المجتمع والتعرف على مشكلاته.
- مشاركة الجامعة في المناسبات الاجتماعية المختلفة

– الإسهام في ميادين الثقافة ونقلها لأبناء المجتمع لرفع مستوى الوعي لديهم

– مشاركة الهيئة التدريسية والطلبة في المجال التطوعي العام لخدمة المجتمع

– الدعم المالي لأبناء الجامعة ممن لا يستطيعون تحمل العبء المالي لإتمام دراستهم لتحقيق شعار حق المواطن في التعليم الجامعي".((http//www.arabvolunteering.org.

IX– الخاتمة:

لقد أصبحت المجتمعات تسعى إلى تحقيق أهدافها في مجال التنمية الشاملة ومواجهة متطلبات المستقبل من خلال مخرجات الجامعة ونوعية التكوين والمعرفة والمعلومات التي تملكها. ومما لا شك فيه أن الجامعة هي من أبرز المؤسسات التي لها دور في صناعة العلم والتعليم، و هي حاضنة ومنتجة لهذه المعرفة كما هي المعيار الحقيقي لقياس تقدم ورقي أي مجتمع، ولكن لا يمكن تجاهل موقعها من خلال محيطها الاجتماعي والاقتصادي وبفعل التفاعل مع محيطها المجتمعي تحدث عملية التغيير المنشودة .إن تقوية العلاقة بين مخرجات الجامعة ومحيطها الاجتماعي والاقتصادي سيقوض من حجم العوائق المتعددة الجوانب والتي من نتائجها زيادة من حجم الفجوة وبين الجامعة ومحيطها، إلا أن هذه العلاقة يمكن تقويتها من خلال محددات تعمل على تفعيل فلسفة التكوين، والسعي لتحقيق أهداف نظام LMD، كما يرافقها اتخاذ قرارات صائبة وإخراج الجامعة من دائرة العزلة، وجعلها شريك اجتماعي واقتصادي حقيقي لا يمكن تجاوزه .ومن أهم نتائج هذا البحث –أن الجامعة الجزائرية لم تحدد هويتها بشكل واضح نحو محيطها الاجتماعي والاقتصادي.

- ✓ يوجد تداخل في تطبيق نظام ل م د ونظام تعليمي القديم (المدخلات الجديدة والمخرجات قديمة)
- ✓ وجود عوائق قانونية من أهمها وجود نصوص قانونية وتشريعية غير سلسة تربط الجامعة بالمتعامل أو الشريك الاقتصادي مع غياب تفعيلها في الواقع.
- ✓ وجود عوائق اقتصادية من أهمها أن الجامعة الجزائرية لم تحدد وجهتها الاقتصادية بشكل واضح واعتمادها موارد الدولة وغياب الشريك الاقتصادي .
- ✓ وجود عوائق اجتماعية من أهمها عزلة الجامعة عن واقعها الاجتماعي
- ✓ عدم الاستفادة بشكل واضح من جملة التجارب العالمية في الإصلاح التعليم العالي
- ✓ الواقع الثقافي للمجتمع الجزائري ليزال يتحكم في عقلية الكثير من الفاعلين في الجامعة الجزائرية.

– الإحالات والمراجع :

- إبراهيمي نادية، (2013)، **دور الجامعة في تنمية رأسمال البشري لتحقيق التنمية المستدامة**، دراسة حالة جامعة المسيلة، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، ص54
- بلعسل محمد ،(2010)،**ظاهرة عدم التنسيق بين الجامعة وسوق العمل في لجزائر ،أين يكمن الخلل**، الملتقى الوطني الأول: تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية ،جامعة زيان عاشور الجلفة ،ماي، ص 6.
- بن سباع حسان، (2014)،**سياسات التعليم في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص 92 .
- بن شهرة مدني، (2009)، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)** ، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن ، ص 256
- حموري صالح، (2018)، **المسؤولية المجتمعية للمؤسسات بين النظرية والتطبيق**، http//www.arabvolunteering.org (زيارة يوم2021/08/20)
- خطيب أحمد ، (2003)، **البحث العلمي والتعليم العالي**، الطبعة الأولى ،عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ص ص،160 163.
- خطيب أحمد،(2006)، **الجامعات الافتراضية**: نماذج حديثة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ص ص 175، 188
- دور برامج سوق العمل النشطة،(2018)، في الاتحاد الأوروبيhttp://europa.eu (زيارة يوم 25 نوفمبر2020)
- ربيعي سعيد،(2008)، **التعليم العالي في عصر العولمة**، دار الشروق، الأردن، ص170
- زرزار العياشي، بوعطيط سفيان،(2012)، **الجامعة والبحث العلمي من أجل التنمية** :إشارة إلى الحالة الجزائرية، مجلة المستقبل العربي، العدد (396) بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، ص 112.

- زرمان عبد الكريم،(2004)، **نظام التعليم العالي في الجزائر وعلاقته لأداء الأستاذ الجامعي**، دراسة ميدانية بجامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، مذكرة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، قسم علم الاجتماع، ص53-81-83 .
- سعيد طه محمود، السيد محمد ناس،(2003)، **قضايا في التعليم العالي الجامعي**، مصر مركز آيات للطباعة والكمبيوتر،ص26
- سيد لمياء محمد أحمد، حامدعمار،(2002)، **العولمة ورسالة الجامعة رؤية مستقبلية**، بيروت، الدار المصرية واللبنانية للنشر، ص25.
- شلبي محمد ،(2002)، **المنهجية في التحليل السياسي** :المفاهيم، المناهج، المقاربات، والأدوات،الطبعة الرابعة، دار هومة ،الجزائر ، ص26 .
- عبد القادر حسين ياسين ،(1997)،**أهداف الجامعة** ، مجلة التربية، العدد 95 ،قطر،ص 167
- عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح.(2003)،**معجم مصطلحات عصر العولمة** – مصطلحات سياسية واقتصادية ونفسية وإعلامية، النشر الالكتروني للكتب عربية ،ص 104
- عبيدي قيس محمد،(1997)، **التنظيم :المفهوم، المبادئ، والنظريات**،منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا ،ص117.
- عبيكشي عبد القادر سعيد ، فرقاني فتيحة،(2010) ، **إسهام الجامعة الجزائرية في التنمية، قرار سياسي أم حاجة اقتصادية؟"**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني الأول حول :تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور بالجلفة ،ص31.
- عرابي احمد،(2018)، **التقنيات البيداغوجية لمتابعة التكوين في نظام (ل م د) للأستاذ الباحث كل الميادين** ، بحث مقدم إلى جامعة ابن خلدون ، تيارت، الجزائر،ص 07 .
- عشوي مصطفى(1992)، **علم النفس الصناعي التنظيمي**، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، ص84.
- عمران نزيهة ،(2017،) **دور إصلاح سياسة (ل م د) في تحقيق جودة التكوين في الأنظمة المغاربية** ،دراسة حالة الجزائر ،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص ص 37، 115 .
- فتلاوي محسن كاظم،(2008) ، **الجودة في التعليم المفاهيم–المعايير–المواصفات–المسؤوليات** ، دار الشروق للنشر، 2008عمان ،الأردن، ص11 .
- منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،(1998)، المؤتمر العلمي للتعليم العالي :التعليم العلي في القرن الواحد والعشرين –الرؤيو والعمل– باريس ،ص 28 .
- هويدي عبد الباسط ،و قنوعة عبد اللطيف،(2013) ، **تأثيرات العولمة على المنظومة التعليمية الجامعية في ميدان العلوم الاجتماعية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، العدد30، ص29
- Cynthia S,Thonson et autres,(2001) higher edation trends, Washington, ,p78
- 26Warner Susan ,(2000), The space To Launch 1000 Biotechs experts Encourage Scientists To Investigate biotech Incubators Before Signing on to Ensure Promised profits, The Scientist. http://classic.thescientist.com, p25